



اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

منطقة حائل

الأربعاء ١٢/٤/١٤٢٧هـ الموافق ١٠/٥/٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الساعة الثامنة صباح يوم الأربعاء ١٢/٤/٢٧هـ الموافق ١٠/٥/٢٠٠٦م بمنطقة حائل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك كلمة أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الأستاذ/ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر، تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج برؤى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك، استعرض معاليه مسيرة لقاءات الحوار الوطني بدءاً من اللقاء الأول الذي عقد في الرياض عن الوحدة الوطنية، ثم كان اللقاء الثاني في مكة المكرمة عن الغلو والتطرف. ثم اللقاء الثالث عن المرأة الذي عقد في المدينة المنورة، وقد اتخذ الحوار أسلوباً جديداً منذ اللقاء الرابع الذي كان عن الشباب الذي عقد في المنطقة الشرقية حيث تم إقامة (٢٦) ورشة عمل في جميع مناطق المملكة، تلا ذلك اللقاء الوطني الخامس عن العلاقة مع الآخر وتميزت اللقاءات بدءاً من اللقاء الثاني بمشاركة متساوية من الرجال والنساء وقد أعقب كل لقاء تشرف المشاركون والمشاركات بالتقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وعرض ما تم في كل لقاء.

وفي ختام كلمته أشار معالي الأمين العام إلى آداب الحوار وبرنامج المركز في اللقاء الوطني السادس مستعرضاً أهداف اللقاء الوطني السادس التي تنطلق من دراسة الواقع التعليمي وسبل تطويره من خلال أربعة محاور.

مؤكداً معاليه أهمية الموضوعية والطرح الهادف والبناء، ليتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف اللقاء الرئيس ومحاوره في منطقة حائل .

واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي الأمير / سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل، وسمو نائبه صاحب السمو الملكي الأمير / عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز آل سعود للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في منطقة حائل، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات. تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

الجلسة الأولى

المحور الأول: متطلبات النظام التعليمي بما في ذلك السياسات والأهداف والخطط والمباني والتقنيات والتجهيزات التعليمية، إضافة إلى مصادر التمويل وآلياته

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- استخدام التقنيات الحديثة في العملية التربوية مع العناية بتدريب المعلمين والمعلمات على استخدامها.
- العناية بقطاع التعليم الخاص ودعم برامجه.
- إعادة صياغة أهداف التعليم، وذلك لمضي ثلاثين عاماً عليها.
- لا اعتراض على أهمية التأكيد على الهوية في الأهداف ولكنها أخذت حيزاً كبيراً، ولا بد من الالتفات إلى جوانب حديثة ومعاصرة.
- صياغة هذه الأهداف مع الواقع العالمي الذي يطرح العولمة وحقوق الأفراد وغيرها.
- هناك تطورات اجتماعية وسياسية وثورة في الاتصالات، فلا بد من صياغة الأهداف مع مراعاة هذه الجوانب كلها.

- تحتاج المباني والتقنيات والأجهزة إلى نظر، لأن معظم مبانينا غير مؤهلة للعملية التعليمية.
- لو أعددنا مباني جيدة لأمكن معالجة كثير من السلبيات في العملية التعليمية.
- تعليمنا يفتقر إلى التقنيات الحديثة، والوسائل والأجهزة والمعامل خاصة في المحافظات الصغيرة والقرى.
- هناك نقص هائل في المعامل والمكتبات في الكليات فمكتباتنا في الكليات لا تخدم الباحثين.
- التطوير في السياسات والأهداف والخطط دون أن يكون ضمن سياق عام من التغيير.
- الاستفادة من تجارب الآخرين مع المحافظة على الثوابت.
- السلبيات في تعليمنا : التسكين ويغيب عنها التمكين.
- الضبابية في المخرجات التعليمية.
- اختصار الخطط والأهداف.
- يعاني نظامنا التعليمي من التعاميم العاجلة والتغيير.
- النظر في إعادة توزيع مراحل التعليم.
- تعاني الخطط والبرامج من أزمة المصطلح فبعض الألفاظ غير واضحة.
- عدم توعية طالب اليوم بما عليه من حقوق وما له من واجبات.
- النظر إلى أن الميدان التربوي هو الأساس للإعداد للمستقبل، والعملية التربوية عملية للحياة كلها وليست للسنوات العشرين الأولى من حياته فقط.
- يجب أن ندرس أسلوب التفكير وكيفية مواجهة المتغيرات نظراً لتسارع التغيير في العالم المعاصر.
- العناية بأوقات الفراغ ووضع البرامج المناسبة لها.
- إجبار الطلاب على تخصصات محددة يدفع إلى التغيير في الدراسة فتضيع طاقات هائلة.
- هل استطاعت الخطة التعليمية (السياسية) تحقيق ما يصبو إليه المجتمع من تطلعات.

- تنافي العاطلين مؤشر إلى خلل في سياسة التعليم.
- اعتماد إستراتيجية جديدة في التعليم نقتبسها من الآخرين، والعناية بما يتلاءم مع احتياجاتنا وظروفنا.
- إعادة النظر في سياسات القبول في مختلف المراحل مع ملاحظة احتياجات المجتمع والتطور السكاني.
- فتح فرص التعليم عن طريق التوسع في الانتساب، والتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد.
- تحتاج المباني المدرسية إلى عناية في التصميم والبناء والتقنيات.
- مراعاة قواعد الأمن والسلامة في المباني المدرسية.
- التوظيف الأمثل للتقنيات العلمية في العملية التربوية.
- العناية بالتدريب للعاملين في المجالات العلمية والتربوية.
- أن توظف توصيات الحوار عن التعليم بشكل سريع.
- التعليم نابع من حاجات المجتمع.
- أن تكون مرجعية صياغة الأهداف والسياسة التعليمية جهات أخرى غير الوزارة المنفذة للخطة.
- هناك نمطية تقليدية في التعليم لأن تعليمنا يستخدم الآليات نفسها في المراحل الثلاث.
- هناك ضرورة للتنوع في التعليم حتى يستوعب التغيرات الواقعة في المجتمعات وأن يكون هناك تخصصات جديدة تتناسب والاحتياجات.
- واقع تعليمنا دون المستوى المأمول لكنه ليس واقعاً مأساوياً .
- لا يقدم الناقدون مشاريع عمل وبرامج للتعليم.
- لابد من وضوح الأهداف الأساسية للتعليم، وأهداف كل مرحلة، وأهداف كل مقرر، وتوضح للجميع.
- الخطط لا بد من وضوحها، مع بث ثقافة التخطيط مع تكثيف البرامج التدريبية في هذا المجال.
- فتح أقسام للتخطيط التربوي في الجامعات.

- الدعوة إلى العناية بمهارات التفكير وخاصة الإبداعي والناقد والعلمي.
- النظر في صياغة الآليات التي تقوم عليها العملية التعليمية.
- ما زلنا بحاجة إلى مواكبة احتياجات الأجيال القادمة للنهوض بقدراتنا التعليمية ولذلك لا بد من الاستفادة من التقنيات الحديثة خاصة الاتصالية.
- تطوير اللغة الاتصالية بين المواقع التعليمية الحديثة.
- إيجاد البيئة المناسبة والتهيئة بالمباني المناسبة والمستلزمات.
- توفير الأجواء المناسبة للمعلمين من وسائل النقل والعلاج حتى يقوم بالمهمة على الوجه الصحيح.
- دعوة القطاع الخاص للدخول في العملية التعليمية.
- هناك عشوائية في نقل المعلمات بين المدارس وهناك تكس في مدارس ونقص في أخرى.
- تشجيع الطلاب على البحث عن المعلومة في الإنترنت.
- تطبيق معايير الجودة في العملية التعليمية.
- إيجاد وتوفير المباني الحكومية عن طريق البنوك والشركات الكبرى.
- العناية بالمكتبات المدرسية.
- إيجاد أصول عقارية لتمد المدارس بنسبة من التمويل.
- تشجيع الطلاب على البحث والعمل الجماعي.
- الحرص على معامل الصوتيات ونحوها في الكليات المتخصصة.
- برنامج اختبار القدرات أشار إلى أن مستوى التعليم متدنٍ خاصة الإدراك.
- لا بد من الانطلاق من خطط إستراتيجية لا عن طريق التجربة والخطأ والتعاميم السريعة.
- يجب العناية بالطالب والأخذ برأيه في الخطط.
- نحتاج إلى تحويل الوزارة إلى مدرسة تحفز المعلم لا على أنها قطاع وظيفي وإداري.
- يجب العناية بالتربية التفاعلية.
- هناك تضارب بين الأهداف والخطط والتجهيزات والتقنيات المتاحة.

- هناك عدم عدالة في توزيع التجهيزات ليس في المملكة فحسب بل في داخل كل منطقة.
- هل متطلبات النظام التعليمي هي مجرد الأنظمة والأهداف والتجهيزات إننا بحاجة إلى العناية بالقيادات التربوية التي تعمل على توفير المتطلبات توفيراً نوعياً.
- المتطلبات المادية متوفرة، ولكن القيادات التربوية لا تعكس الطموحات ولا يعني الأشخاص بل آليات عملها.
- العناية باستخدام وسائل التعليم الوسيطة لمدرسة المستقبل ليست كمدرسة اليوم.
- تدريب العاملات على استخدام الوسائل الحديثة.
- أن تكون خطط التعليم مستقرة وغير متعلقة بالأشخاص.
- الدعوة إلى الاهتمام بالمبدعين.
- العناية بالشراكة بين التعليم والإعلام.
- العناية بإيجاد الدوافع إلى التعليم.
- تعميق الإحساس المهني للمعلمين والعاملين في التربية.
- لا بد من وجود خطط خاصة للمدارس لضمان إيجاد مدارس تربوية.
- الاهتمام بجودة المباني والعناية بصيانتها.
- لم تدخل الرياضة في تعليم الطالبات، بينما يفترض أن يكون هناك برامج رياضية مناسبة للطالبات.
- لا يمكن فصل العمل في التعليم عن المنظومة العامة في الدولة.
- التعليم جزء من منظومة العمل العام في الدولة.
- التواصل والتقارب مع الآخرين لا يعني إلغاء الهوية، بل هويتنا هي التي تساعد على التواصل مع الآخرين.

الجلسة الثانية

المحور الثاني: الممارسات والتطبيقات التعليمية، بما في ذلك أداء المعلم (عضو هيئة التدريس) والمناهج وطرق التدريس والإدارة وأساليب التقويم

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- أن تكون السياسة منبثقة من الثوابت الدينية.

- أن يكون هناك خطة مبنية على الدراسة التامة الشاملة ذات التصور الصحيح، وأن تكون واقعية.
- التخلص من المباني المستأجرة، وتجديد المباني الحكومية.
- تفعيل التقنيات الحديثة في التعليم.
- الاهتمام بالمرافق لتفعيل الأنشطة الطلابية.
- تحتاج إلى تشخيص الواقع وهذا عن طريق مركز متخصص مؤهلاً تربوياً واجتماعياً لقياس الاتجاهات ومعرفة المخرجات بالبيئة والمعلومة.
- تأخر طلابنا في اللغة الإنجليزية لضعف كفاءة المدرسين خاصة في القرى فنذعو إلى توفير المدرسين الأكفاء والعمل على تعليم اللغة عن طريق الحوار.
- أن يقتصر دور وزارة التربية والتعليم على رسم الإستراتيجيات والمتابعة والمحاسبة والتمويل.
- العناية بالمكتبات المدرسية مع تنمية مهارات القراءة.
- وضع معايير لعدد الطلاب في الفصل الواحد.
- هناك مؤثرات خارج المؤسسات التعليمية استطاعت من الاستحواذ على أبنائنا.
- لا بد من أن تكون المدارس جالبة لا طاردة وأن تكون طرائق التعليم تستهدف أبنائنا.
- العناية بالتعليم التطبيقي لا النظري فقط.
- المنظومة التعليمية فقدت الربط مع خطط التنمية.
- الدعوة إلى تأهيل المعلم وتدريبه.
- الدعوة إلى العناية بالمراحل الأولية، لأنها الأساس للتعليم كله.
- البعد عن المحسوبية في التعيين في القيادات التربوية.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال التعليم مثل اليابان.
- هناك قلة في الجامعات وليس هناك تناسب مع خريجي الثانوية.
- التدريب على حرية التعبير بين الطلاب والمعلم لترسيخ الحوار.
- دعم الأبحاث والمختبرات في المؤسسات التعليمية.
- الاهتمام بالمتفوقين والموهوبين من الجنسين.

- معاناة الإدارة في التعليم، فلا بد من حل جذري للكفاءة والانضباط وحسن الأداء.
- العناية بالحوافز للمتميزين علمياً وإدارياً.
- الدعوة إلى الاستغناء عن المدارس المستأجرة والمعامل غير المناسبة.
- أن ينظر للمناهج بطريقة عملية فتقسم قسمين الأول : المناهج المتعلقة بالهوية كالمواد الشرعية واللغوية فنعدّها نحن، والقسم الثاني : المناهج التطبيقية ويمكن أن نستفيد من الأمم الأخرى.
- عدم وجود المختبرات المناسبة.
- عدم وجود المسرح في المدرسة.
- عدم كفاية الملاعب الرياضية وغرف التربية والفنية.
- لم تطبق لائحة المشكلات الطلابية.
- سوء تطبيق منهج اللغة الإنجليزية.
- ضرورة مراعاة الجوانب الأخلاقية لدى المعلمين وحسن التعامل مع الطلاب.
- من الأخطاء دمج مناهج تعليم البنات والبنين.
- هناك ضعف في التنسيق بين الوزارات المختلفة المعنية بالتعليم مثل : الداخلية، الإعلام، الخدمة المدنية، والشؤون البلدية، فمثلاً : المباني المدرسية تحتاج إلى التنسيق مع الشؤون البلدية فمن أساس النظام التعليمي التنسيق بين هذه الجهات.
- نحتاج إلى النقد البناء لا النقد الذي ينسب كل خلل إلى وزارة التربية.
- هناك غياب لعمل المؤسسات المبني على خطط طويلة وقصيرة ومتوسطة، مع وضوح الأهداف.
- إعادة بدل النائي للقرى والهجر البعيدة، لأجل الترغيب فيها.
- إيجاد مراكز حضارية تعليمية في الأرياف مع النقل إلى هذه المراكز.
- وجود دليل لمعلمي المقررات الشرعية كما هو موجود في مقررات الرياضيات ونحوها.

- الدعوة إلى إيجاد مؤسسات المجتمع المدني ومنها : مؤسسة أو جمعية للمعلمين.
- لابد من إعادة النظر في نصاب المعلمة وإتاحة الفرصة للعاملات الجديرات.
- مهارات الحياة لابد أن تدخل كمقررات رئيسية.
- الفرد هو المستهدف الأول في التعليم ولذلك لابد من إسهامه في طرح الرؤية حول التعليم وأهدافه.
- العناية بمصادر التمويل وتنويعها وصولاً إلى العناية بالمدارس خاصة التمويل الذاتي للمدارس.
- العناية بالتربية بالقوة في التعليم خاصة بمنع المعلمين من استخدام الأساليب الخاطئة من الضرب والسب ونحوه.
- تحسين مستوى القيادات التربوية.
- ترجمة محتوى المقررات الشرعية إلى ممارسات عملية.
- الدعوة إلى تفعيل الموجود من معامل ومصادر ومكتبات للتعليم ، ووضع البرامج المناسبة للاستفادة منها.
- لماذا لا توجد مراكز صحية خاصة في كل مدرسة.

الجلسة الثالثة

المحور الثالث: الشراكة بين النظام التعليمي، والمجتمع وما تتضمنه من تطوير العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المختلفة (القطاع الخاص — الإعلام — إلخ.....)

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- الحاجة إلى تطوير طرق التدريس واعتماد طريقة التعليم والتفكير النقدي بحيث يعتمد الطالب على نفسه للوصول إلى النتائج.
- الطفل عقل وخيال وعاطفة وروح وذو فعل وإرادة ولا بد من حسابان ذلك في طريقة تدريسه بحيث تكون طريقة فعالة.
- الحرص على تعليم بعض المهارات كالتمريض في المدارس مع الاستفادة من المتخصصين أنفسهم في مهتهم في المدارس.
- هدف التعليم يجب أن يكون الوصول إلى مرضاة الله سبحانه وتعالى.
- إلقاء المسؤولية على جهة معينة في التعامل ليس سليماً بل لا بد من العناية بجميع الجوانب.
- الخلافات في الخلل ومكان وقوعه، يجب أن يرجع إلى جهة محايدة. عندنا الوزارة تضع السياسة وتنفذها وتراقب بينما ارتضت دول مقاييس علمية تراقب أداء التعليم وتضع سياساته فلا بد من الرجوع إلى جهة محايدة تقوم بذلك.
- العناية بالمشروعات الخيرية في المدارس وذلك بإعادة صندوق الطالب وجعله على شقين : شق استثماري، وشق خيري ويكون دخله من استثمار مواقع المدارس، مع تشكيل مجلس إدارة لها.
- الدعوة إلى إنشاء مدارس للموهوبين في جميع المحافظات.

- إعادة تأهيل شامل للمعلمين والمعلمات.
- بث روح الشعور برسالة التعليم وعظمتها وأهميتها.
- نملك منهجاً ثرياً ولكن ثراءه حبيس ما لم ينقل نقلاً سليماً إلى الأذهان فلا بد من توظيف محتواه من طريق المعلم المتميز.
- تعزيز عنصر الابتكار في طرق التدريس مع استثمار كل وسيلة جديدة.
- لا بد أن يكون لوزارة التربية والتعليم دور في تأسيس قناة إعلامية تربوية.
- تقوية العلاقة بين البيت والمدرسة وتفعيل العلاقة بينهما للوصول إلى نتيجة تربوية مثمرة.
- ازدياد الحاجة إلى معلم يتطور بتطور العصر خاصة في الأساليب وطرق التدريس والعمق المعرفي.
- إيجاد اختبار مميز لقدرات المعلم علمياً ونفسياً.
- الدعوة إلى إيجاد رخصة مزاولة مهنة للمعلم.
- مناهجنا التعليمية بحاجة إلى التطوير المستمر، منهجنا يعتمد على التلقين ويعتمد على المعلومات لا على المهارات والتفكير والعقل.
- هناك تجارب في الرقابة على التعليم تظهر في وكالة التطوير التربوي في الوزارة، ومركز التقويم الشامل في الوزارة، ويمكن تطوير هاتين الإدارتين.
- مراجعة وضع القيادات التربوية والمعلمين بتشجيع المتميزين، وتدريب المقصرين ودعوتهم إلى تحسين أوضاعهم، وإبعاد غير المؤهلين.
- الدعوة إلى إدخال اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية.
- التواصل بين البيت والمدرسة في جميع الجوانب الإيجابية والسلبية.
- ترك الفرصة للطلاب في إبداء الرأي في الفصول وتعويدهم على المناقشة.
- إشاعة ثقافة الحوار بين الطلاب داخل المدارس.
- العناية بالتربية العسكرية في مناهجنا المدرسية لتوظيف طاقات الشباب فيما يعود على المجتمع بالنتفع.
- وضع برامج تحصين تحفظ الطلاب من الانحراف الفكري.
- تضمين المناهج مهارات التعامل في الحياة.

- تضمن المناهج قيم التعامل مع الآخر.
- بناء المناهج على احتياجات الدارسين خاصة الاحتياجات المعاصرة.
- تضيق الفجوة بين مناهج التعليم الثانوي والتعليم الجامعي.
- أن تعنى المناهج بتقديم الطالب لسوق العمل.
- العناية بقيم التدرج والقدوة وحسن السلوك وأن يكون ذلك شأن المعلمين.
- إعطاء المدرس حقوقه المهنية لرفع مستواه تدريباً وإعداداً مع أداء الحقوق المالية.
- الاهتمام بإعداد المعلمين في كليات التربية وإعداد المعلمين.
- رفع الروح المعنوية للمعلم وإنصافه بإعطائه حقوقه المادية والمعنوية، وإنشاء نوادٍ وجمعيات للمعلمين.
- إيجاد الحوافز المادية للمعلمين وربط الترقى بحسن الأداء العلمي.
- معظم أساليب التقويم تقوم على أن التقويم إنزال عقوبة لضعف مستوى الأداء ولا بد من تعديل هذه الأساليب بأن تكون أساليب التقويم شاملة بما يشمل البحوث والمشاريع.
- العناية بأساليب جذب الطلاب للمدارس ووضع البرامج المناسبة لذلك.
- لا توجد شراكة في التعليم العام لأنه لا يندمج مع القطاع الخاص، فالقطاع الخاص بحاجة إلى الدعاية والتعليم العام يحتاج إلى تمويل وبهذا نجد الفائدة المتبادلة.
- الدعوة إلى تغيير أسلوب التعليم ليقوم على التفكير.
- الدعوة إلى توسيع التخصصات في جميع ما يحقق المصلحة العامة.
- العناية بالأنشطة التعليمية والثقافية والاجتماعية في المؤسسات التعليمية.
- الاستفادة من المنشآت الموجودة في المجتمع في الجانب التعليمي، واعتماد تلك المؤسسات مع إدارة التعليم مع وضع الأسلوب الأمثل للاستفادة منها.
- وضع برامج للزيارات المتبادلة مع الجهات الحكومية ووضعها ضمن خطة تعليمية توعوية.

- الدعوة إلى التنوع في الخدمات المقدمة في المدارس لأن هذا التنوع يدفع إلى تنوع الإقبال.
- الحاجة إلى تعميق الثقافة التربوية في المؤسسات التعليمية ولدى المعلمين والقيادات التربوية.
- المعلم يجب أن تقدم له البدائل التربوية التي يقدمها بدل الضرب، ولذلك لا بد من تأهيل المعلم تربوياً.
- علينا أن نعمل على خطين متوازيين : الأول : إعادة تأهيل المعلم إعداداً تكوينياً بتكوين الاتجاهات التربوية واختبار كفاءاته مع وضع المحفزات وصولاً إلى السعي لتطوير الذات، الثاني : بناء معلم المستقبل ابتداءً ببناء الإنسان من خلال التعليم العام.

الجلسة الرابعة

المحور الرابع: نواتج النظام التعليمي وما يتضمنه ذلك من تقويم

مستوى الخريجين في ضوء الأهداف العامة للتعليم، ومعايير الجودة ومتطلبات التنمية الشاملة.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- نحن أكبر بلد للنفط ونحن مغيبون عن موضوع النفط وأبعاده.
- التربية الوطنية أصبحت في مأزق لأنها لم توجد هوية للانتماء الثقافي أو الانتماء الوطني أو القبلي.
- العناية بالتخصصات العلمية والتطبيقية في التعليم ليتواءم مع احتياجات العصر.
- الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والسياسية للتعليم ومعالجة الاختلال في سوق العمل بمعالجة تخصصات التعليم.
- انفتاح الأنظمة التربوية على الواقع الحديث والعمل على تطوير المناهج بما يحقق التنمية المستدامة.
- التعليم العام يخضع لسياسة البلد، ومخرجات التعليم العام ليست للعمل بل التعليم العام يهيئ للجامعة التي تخرج للعمل.
- لابد من إعطاء المعلم حقه حتى يمكن الحصول على واجباته.
- وزارة التربية والتعليم لم يدخلها إداري منذ عام ١٤١٥هـ.
- الدعوة إلى مناقشة ضعف مستوى طلاب مرحلتي الابتدائية والمتوسطة خاصة في القراءة والإملاء.
- لابد من تقدير إداري لمديرات المراكز الإشراف وأعضائها.
- مراعاة عدم التأخر في توزيع المقررات الدراسية.

- المعلم قد يفتقر إلى التخصص الدقيق فرغم أن بعضهم حصل على البكالوريوس في تخصصه إلا أنه لا يحسن أبجديات تخصصه، وهذا له خطورته في التعليم.
- نحن مع التجديد الطموح الذي يراعي الثوابت.
- الدعوة إلى التصحيح والتقويم والنقد مع مراعاة المقاصد وأن يكون القصد مرضاة الله عز وجل والوصول إلى الحق.
- الدعوة إلى تثقيف المعلمين والمعلمات وهذا له أثره في نواتج التعليم كله، لأن المعلم رأس العملية التربوية.
- إعادة النظر في إعداد المعلمين أثناء الخدمة وقبلها.
- الاهتمام بمعلمي المرحلة الابتدائية أكثر من غيرهم.
- دراسة أسباب ضعف الخريجين ووضع الخطط لمعالجتها.
- تنمية الثروة اللغوية لدى الطلاب والطالبات.
- الاهتمام بالبحث والقراءة وتعميق قيم البحث عن المعلومة.
- هناك أزمة ثقة في تقييم مخرجات التعليم بين العام والجامعي.
- معايير الجودة غائبة عن تعليمنا ولا بد من الاهتمام بهذه المعايير.
- هناك قصور في الاهتمام بالعنصر البشري والتخطيط لإفادته والاستفادة منه.
- تشجيع إيجاد شركات قياس وتقويم لمختلف المقررات والتخصصات والربط الوثيق بين التنمية والتخصصات والعمل على وضع مقاييس للكفايات العلمية.
- هناك أخطاء في التعميم حيث أجد أن هناك أحكاماً عامه تحتاج إلى مراجعة.
- مديرو المدارس مثقلون بمهام غير تعليمية ويجب أن يفرغوا للمهام التعليمية.
- مناهجنا الشرعية مراجعة من قبل علماء أفاضل، وليست سبباً في التطرف فالغلو ناتج عن البعد عن العلماء.
- الاهتمام بإدخال الثقافة الإعلامية في مناهج التعليم، وذلك لتعزيز الثقافة الإعلامية.